

## تحقيق

تكثر الروايات عن المقاطعة الخليجية للبنان. هي مقاطعة غير معلنة ولم تصل إلى مستوى دبلوماسي وسياسي وتجاري، بل تقتصر على الأفراد والزيارات. هكذا هي العلاقات بين لبنان ودول الخليج عموماً، متوترة «إلى حد ما»، أما السبب الرئيسي وخلفياته فهو الوضع في سوريا

## الخليج مغلق، أمام اللبنانيين

لا زوار ولا «فيز» زيارة: حرارة الأحداث أقوى

## محمد وهبة

يروى أحد المصرفيين البيروتيين أن قريبا له حاول الحصول على تأشيرة زيارة من سفارة دولة قطر في لبنان. اطلع على المستندات اللازمة لتقديم «فيزا» زيارة لقطر عبر الموقع الإلكتروني للسفارة في لبنان، وجّهز أوراقه، ومن ضمن الأوراق المطلوبة حجز لمدة الإقامة في أحد الفنادق في الدوحة. المفاجأة كانت عندما اتصل الرجل بأحد الفنادق، ليتبلّغ من موظف الحجز بأنه لا يمكن إعطاء أي لبناني حجراً في الفندق بناءً على توصية الجهات الرسمية المختصة في قطر.

ووفق رواية أخرى وردت على لسان مسؤول في إدارة رسمية (بيروتية أيضاً)، فإن معلومات مؤكدة توافرت لديه عن أن السعودية تمتنع عن إعطاء تأشيرات زيارة للبنانيين، باستثناء «فيزا» الحج التي جرى التصديق عليها أيضاً إلى درجة كبيرة، وأخضعت للتدقيق الأمني. ومن الروايات التي وردت على لسان مدير في أحد المصارف، أن صديقاً له كان في إمارة أبو ظبي وخرج منها على أساس أن يعود لاحقاً بعد إنهاء أعماله في لبنان، ليستكمل أعماله في تلك الإمارة، إلا أن السفارة ترفض منحه «فيزا» منذ أشهر.

كل هذه الروايات تصبّ في اتجاه واحد هو المقاطعة غير المعلنة، رغم أن المسؤولين الرسميين يتجنبون الحديث عن هذا الأمر علناً، إلا أن عدداً من رؤساء جمعيات أصحاب العمل يتهامون عن «قرار» خليجي بمقاطعة لبنان؛ ينقل أحدهم عن إدارة رسمية في لبنان أن السفارة السعودية رفضت، أخيراً، 29 طلباً لـ «فيزا» إلى المملكة العربية السعودية، من أصل 30 طلباً مقدّمة في الفترة نفسها. هذه المقاطعة غير المعلنة تأتي على مستويات:

المستوى الأول تعميم سفارات دول الخليج على رعاياها بعدم زيارة لبنان، ولا سيما في مطلع الصيف

المقبل عندما احتدمت الأحداث الأمنية في شمال لبنان، علماً بأنه في ظروف مشابهة لم تصدر هذه الدول قرارات علنية من هذا النوع أبداً.

المستوى الثاني متصل بعدم إعطاء سمات زيارة للبنانيين. المستوى الثالث هو عبارة عن ترحيل مقنّع تمارسه هذه الدول تجاه اللبنانيين العاملين على أراضيها.

المستوى الرابع يتعلق بعدم تجديد الإقامات الممنوحة للبنانيين في تلك الدول، وخصوصاً صغار رجال الأعمال والتجار. إذ، هناك أربعة مستويات من المقاطعة الخليجية غير المعلنة تجاه لبنان، لكن أحد الوزراء المتابعين لا يستغرب هذه الظاهرة التي تأتي «على خلفية الأوضاع السورية، فما يحصل لم يبدأ عام 2012، إلا أنه أصبح أكثر وضوحاً مطلع هذا الصيف مع ارتفاع وتيرة الأحداث في سوريا ولبنان».

لهذا السبب، يعتقد رؤساء الهيئات الاقتصادية أن هذه المقاطعة هي عبارة عن تحوّل مقلق في العلاقات اللبنانية - الخليجية، نظراً إلى كونه أول قرار من نوعه تجاه لبنان مبني على خلفية الأزمة السورية المتذبذبة والمتواصلة «على ما يبدو».

واللافت أن كل المحاولات السياسية لتفادي هذا التوتر في العلاقات فشلت، إن على صعيد الزيارات التي قام بها رئيس الجمهورية ميشال سليمان لخمس دول خليجية، أو زيارة وزير الخارجية عدنان منصور لقطر، وقبلهما الزيارة التي قام بها رئيس مجلس النواب نبيه بري للإمارات العربية المتحدة بهدف إعادة المرشحين قسراً ووعد خيراً. في كل الزيارات، سمع الرؤساء الثلاثة كلاماً معسولاً من أمراء الخليج، لكنه لم يرق إلى الترجمة العملية.

وكل «الظواهر» في لبنان، استقطبت هذه المقاطعة آراء

71.5

في المئة

هي نسبة انخفاض السياح السعوديين إلى لبنان خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة الجارية. وفق إحصاءات وزارة السياحة. فقد بلغ عدد السياح السعوديين في نهاية تموز 2011 نحو 18992 سعودياً، إلا أنه تراجع إلى 5397 زائراً في نهاية تموز 2012.

## التحذيرات الأميركية

ينقل عدد من زوار السفير السعودي في لبنان، علي عوض العسيري (الصورة)، أنه كان يمكن التراجع عن قرار المنع الذي أصدرته السفارة إثر أحداث الشمال في مطلع صيف 2012، إلا أن ما جرى لاحقاً من تحذيرات للسفارة الأميركية فاقم المخاوف السعودية من ارتفاع وتيرة العنف في لبنان. لكن هذا الأمر كانت له ترجمة عملية عندما تفجرت أعمال الخطف والخطف المضاد، إلى أن أصبح الخطف مقابل فدية تجارة رائجة خلال الأسابيع الماضية.



## قطاعات

مؤشرات

نقل بحري

## بليون مسنّ بعد 10 سنوات

في سن الستين أو أكثر، يعيش شخصان في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة. وبحلول عام 2050، سيرتفع هذا الرقم إلى قرابة أربعة أشخاص من بين كل خمسة. وإذا لم تعالج هذه المسائل على الفور، فقد تكون لها عواقب مبالغ فيها على البلدان غير المستعدة لمواجهةها. وفي كثير من البلدان النامية التي يشكل الشباب نسبة كبيرة من سكانها، على سبيل المثال، يتمثل التحدي في أن الحكومات لم تضع سياسات أو ممارسات لدعم سكانها كبار السن حالياً أو أنها لم تعد العدة بما سيحدث في عام 2050. ووفقاً للتقارير، فإن بلداناً كثيرة أحرزت تقدماً مهماً في ما يتعلق باعتماد سياسات واستراتيجيات وخطط وقوانين جديدة بشأن الشيخوخة. وعلى سبيل المثال، ففي خلال السنوات العشر الماضية، طبق ما يربو على 100 بلد نظماً غير اكتتابية للمعاشات التقاعدية، اعترافاً منها بالفقر المصاحب للشيخوخة.

(الأخبار)

لمناسبة اليوم الدولي لكبار السن، أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان والرابطة الدولية لمساعدة المسنين تقريراً جديداً بعنوان «الشيخوخة في القرن الحادي والعشرين: فرصة للاحتفال ومواجهة التحدي». وبين التقرير أن كبار السن في العالم يتزايد عددهم بمعدل أسرع من أي فئة عمرية أخرى. ويشدد التقرير على أن الاتجاه المتعلق بالمجتمعات المعمرّة، وإن كان مدعاة للتحريص، يطرح أيضاً تحديات هائلة لأنه يستلزم الأخذ بطرق جديدة تماماً إزاء الرعاية الصحية، والتقاعد، والترتيبات المعيشية، والعلاقات بين الأجيال. ففي عام 2000، ولأول مرة في التاريخ، كان عدد الناس الذين يزيد عمرهم على الستين سنة أكثر من عدد الأطفال دون سن الخامسة. وبحلول عام 2050، سيكون جيل كبار السن أكثر عدداً من السكان دون سن الخامسة عشرة. وخلال عشر سنوات فقط، سيتجاوز عدد كبار السن رقم البليون، بزيادة تناهز 200 مليون نسمة على مدى العقد. واليوم، ومن بين كل ثلاثة أشخاص

## مرفاً ترانزيت من الناقورة إلى البيضاء

إعادة تشغيل خط السكك الحديدية في شكل عام والتي تؤدي إلى إنشاء ما يعرف بخط الحجاز الذي يصل لبنان بالخارج. وقد أعلن النائب نواف الموسوي أنه حصل على موافقة لجنة الأشغال العامة والنقل على إقامة مرفاً ترانزيت من الناقورة إلى البيضاء مروراً بالمصنع. وقال في تصريح في مجلس النواب «حصلنا اليوم على تأييد الزملاء في لجنة الأشغال والطاقة على اقتراح حملناه في المحافل المختلفة، ولا سيما في اجتماعات لجان المجلس النيابي، ويتعلق بالدعوة إلى إقامة مرفاً للترانزيت في منطقة الناقورة - البيضاء». وأشار إلى أن ذلك يؤدي إلى تغيير وجهة الشاحنات من المرفأ مروراً بالطريق الممتد من الناقورة إلى المصنع. ولفت إلى أن هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تنمية المناطق الحدودية في منطقة الناقورة وجوارها، وصولاً إلى مرجعيون وحاصبيا وراشيا وقرى البقاع الغربي.

(الأخبار)

ناقشت لجنة الأشغال العامة والنقل برئاسة النائب محمد قباني تطوير المرفأ البحري، وطالبت بهيئة عامة للنقل البحري. ولفت قباني إلى أن اللجنة أوصت عام 2004 ثم عام 2007 بإنشاء هيئة عامة للنقل البحري، وحتى الآن لم تر هذه الهيئة النور. فإذا أنشئت هذه الهيئة تستطيع أن تفعل أمرين: أولاً: أن تعدّ سياسة استراتيجية للنقل البحري، ودراسة للثروة السمكية، وتستطيع أيضاً أن تعدّ مشاريع لتزيم بعض المرفأ عن طريق البو. فإذا كانت الدولة اللبنانية في حال الطفر أو الإفلاس وليس لديها المال للإنفاق، يمكن القطاع الخاص أن يتولى عملية الإنفاق والاستثمار، ومن ثم يعيدها إلى الدولة على طريقة BOT. ثانياً: تطوير بعض المرفأ وتحسينها، بدءاً بمرفاً الناقورة الذي أنشئ في زمن الاحتلال الإسرائيلي، والذي يمكن تطويره، مع دراسة إنشاء سكك حديد أيضاً لكل هذا المرفأ إلى نقطة المصنع مروراً بالبقاع ورياق، بالإضافة إلى دراسة موضوع